30 January 2008
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لي روي (نائب الرئيس) (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٥١ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، تيمور - لشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

نظراً لغياب الرئيس تولى رئاسة الجلسة السيد لي روي (جنوب أفريقيا).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/62/L.7/Rev.1)

مشروع قرار بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

١ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - السيد تاج الدين (مصر): قال إن مقدمي مشروع القرار يريدون تنقيح الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة بإضافة عبارة "باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خارطة الطريق" بعد عبارة "تفكيك المستوطنات فيها".

٣ - الرئيس: قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل بشأن هذه المسألة.

٤ - السيد على (الجمهورية العربية السورية): سأل عن الوفد الذي طلب التصويت المسجل.

٥ - الرئيس: أجاب بأن هذا الوفد هو وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أتيغوا

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، كندا،
الولايات المتحدة الأمريكية، ميكرونيزيا (ولايات -
الموحدة)

الممتنعون عن التصويت:

تونغا، الكاميرون، كوت ديفوار، ناورو، هايتي

٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/62/L.7/Rev.1 بصيغته
المعدلة شفويا، بأغلبية ١٤٣ صوتاً مقابل ٧ أصوات مع
امتناع ٥ أعضاء عن التصويت*.

٨ - السيد سيلفستر (البرتغال): تحدّث تعليلاً للتصويت
نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة: تركيا
وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان
عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك
والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى آيسلندا ومولدوفا
والنرويج، فقال إن بلدان الاتحاد الأوروبي قد صوتت لصالح
مشروع القرار إيماناً منها بأنه لا ينبغي للدولة القائمة
بالاحتلال أن تستخدم الموارد الطبيعية لأي أرض تُحتلّ بقوة
السلاح استخداماً غير مناسب أو غير قانوني. ومع ذلك فهي
تريد توضيح تفسيرها لبعض من جوانب النص.

٩ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد
انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأرض
الفلسطينية المحتلة كما يؤكد من جديد إن أي انتقاص من
حقوق الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتلك الاتفاقية هو أمر
غير قانوني. بيد أن المسائل المشار إليها في القرار هي مسائل
ينبغي معالجتها في إطار مناقشات الوضع الدائم لعملية السلام

* أخطرت وفود أوغندا وبليرز والبوسنة والهرسك وبيرو
وجورجيا والسلفادور الأمانة فيما بعد بأنها كانت تعترض
التصويت لصالح مشروع القرار.

في الشرق الأوسط. وإن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً - في
تعاون وثيق مع شركائه في اللجنة الرباعية وفي العالم
العربي - بمساعدة الأطراف في جهودها الرامية إلى إيجاد
تسوية نهائية للتزاع في الشرق الأوسط. ولذلك يجب
ألا يُعتبر أن النص الذي اعتمد للتو يمثل إخلالاً بنتائج هذه
المفاوضات أو استباقاً لها. واحتتم حديثه قائلاً إن موقف
الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحاجز الفصل وفتوى محكمة
العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة على تشييد جدار
في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يتغيّر.

١٠ - السيد سيرمونيستا (إسرائيل): قال إن مشروع القرار
هذا الذي يُعتمد في كل سنة ولا يفتح آفاقاً للسلم
ولا يستهدف حقاً معالجة مسألة الموارد الطبيعية المشتركة
التي هي على الدوام مسألة ينبغي التفاوض بشأنها على
الصعيد الثنائي بين أطراف التزاع. وبالأحرى هو أداة
سياسية بحتة لإدامة حملة نشر المعلومات غير الدقيقة
فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تهدف بذلك
إلى الحط من قدر دولة إسرائيل ونبذها. ومضى قائلاً إن
النص يمثل إساءة استخدام لولاية اللجنة الثانية، ومما يؤسف
له أن من يلتزمون ببرنامج سياسي قصير النظر يواصلون قمع
الأولويات الهامة للجنة. وفي نهاية المطاف سيلحق الضرر
أيضاً بالمثل العليا للمنظمة وهي النزاهة والعدالة والفعالية.

١١ - وأضاف قائلاً إن عملية مفاوضات ثنائية مباشرة
هامة قد بدأت بالفعل بين إسرائيل والفلسطينيين؛ وإن
مشروع القرار يقوّض هذه العملية ويحكم سلفاً على القضايا
التي ينبغي أن تتناولها المفاوضات. والأسوأ من ذلك أنه
لا يعكس الحقائق الموجودة على أرض الواقع. فعلى سبيل
المثال يجري حالياً، تحت إشراف البنك الدولي، تشييد
مشروع للبرف الصحي في قرية بيت لاهيا في قطاع غزة
من أجل تخفيف الضغط على بواليع المجاري قرب القرية.
كما أن هناك أكثر من ٢٣٠ متدرباً فلسطينياً في مجالات

متوازناً للحالة. وبناءً على ذلك فهي قد قررت التصويت ضده لأنه لا يسهم إسهاماً بنّاءً في السعي لإيجاد حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي.

١٤ - السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): شكر الدول الأعضاء التي صوتت لصالح مشروع القرار مؤكدة بذلك من جديد التزام المجتمع الدولي بالقانون الدولي والحقوق المثبتة فيه ومرسلة إلى الشعب الفلسطيني رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم ومع حقهم غير القابل للتصرف في الحياة الكريمة والازدهار، الذي يتم في ظلّه تسخير الموارد الطبيعية لمصلحتهم.

١٥ - ومضى قائلاً إن السيادة الدائمة للشعب على موارده الطبيعية هي جزء من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي، ويجب على المجتمع الدولي حمايته لصالح السلم والاستقرار. وقال إن مشروع القرار الذي اعتمد للتو يتيح هذه الحماية قانونياً وأخلاقياً.

١٦ - ومضى قائلاً إن الادعاء القائل بأن هذه القرارات ليست لها صلة بالموضوع بمثل تطاولاً على إرادة المجتمع الدولي الذي ما فتئ يحاول مراراً إعلاء شأن القانون الدولي والمبادئ التي ترتكز عليها الأمم المتحدة. والسبب الوحيد لتكرار اعتماد مشروع القرار سنوياً هو عدوانية الكيان الإسرائيلي المحتل. وإن اتّهام هذا القرار بأن اعتماده لا صلة له بمبادئ الأمم المتحدة وبالالتزامات أعضائها يعكس إفلاس مقدّم الاتهام الذي لم يعد يجد أعذاراً ومبررات لمواصلة الخروج على إرادة المجتمع الدولي والقوانين التي يقرها ذلك المجتمع.

١٧ - وعلاوة على ذلك فإن التصويت يعكس تأييد المجتمع الدولي الساحق لتطبيق نفس المعايير والمسؤوليات على جميع الدول، مما يدل بوضوح على أنه ليس هناك عضو من أعضاء المنظمة فوق القانون الدولي.

مثل الصحة العامة والأعمال التجارية الصغيرة والزراعة والتخطيط التربوي وتمكين المرأة والشباب مسجلين حالياً في مشاريع ترعاها إسرائيل من خلال مركز التعاون الدولي التابع لها. والواقع هو أيضاً أن إسرائيل قد أفرجت عن ما يقرب من ٢٥٠ مليوناً من الدولارات من إيرادات الضرائب والجمارك، على أن يتم تحويل بقية المبلغ (حوالي ٢٥٠ مليوناً من الدولارات) بحلول نهاية العام، وفقاً لرغبات الفلسطينيين. وقال إن مشروع القرار هو أداة سياسية تستغلها قلة من الدول الأعضاء هدفها الوحيد هو إشانة سمعة إسرائيل ورسم صورة شيطانية لها. وقد تم اعتماد مشروع القرار لأن لوم إسرائيل، فيما يبدو، أسهل بكثير من العمل على تحقيق نتائج ملموسة.

١٢ - وأردف قائلاً على الفلسطينيين أن يتحملوا مسؤولية حفظ مواردهم الطبيعية والنهوض بتنميتها الاقتصادية. ولكن انشغالهم بمحاربة إسرائيل - والافتتال فيما بينهم - بلغ درجة جعلتهم ينسون الحقيقة الأساسية ألا وهي أن الموارد الطبيعية هي أولاً وقبل كل شيء مواردهم وعليهم حمايتها. وفي الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على تحسين التنمية الفلسطينية، يعمل الفلسطينيون أنفسهم، من خلال أطراف ثالثة، على دعم قرارات متكررة وغير ذات صلة بالموضوع وتظاهر فقط بتأييد قضيتهم. وقال إن وفد إسرائيل قد صوت ضد القرار الذي، بحكم لغته ومنظوره المنحازين لجانب واحد، لا يقدم إسهاماً في المناخ الإيجابي على أرض الواقع فحسب بل يُعرض للخطر فعلاً هذا التقدم.

١٣ - السيد بومان (كندا): قال إن كندا تؤمن إيماناً جازماً بأن حماية الموارد الطبيعية والحق فيها هما عامل حاسم في قابلية البقاء اقتصادياً واجتماعياً لأي دولة فلسطينية تقام في المستقبل كما أنها تشعر بقلق أيضاً إزاء الظروف الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كندا تشعر بخيبة أمل لأن مشروع القرار لا يقدم تقييماً

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/C.2/62/L.8)

مشروع قرار بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسائل للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

٢٣ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وأشار إلى أنه قد طُلب إجراء تصويت مسجل.

٢٤ - السيد خان (باكستان): سأل عن الوفد الذي طلب التصويت المسجل.

٢٥ - الرئيس: أجاب بأن الوفد هو وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٦ - السيد ميتيليتسا (بيلاروس): أعلن رغبة بيلاروس في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٧ - أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باراغوي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنما، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، توغو، تونس، تيمور - لشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو

١٨ - واستطرد قائلاً إن الوضع على أرض الواقع يمثل كارثة نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التوسعية والتدميرية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي يزعم فيه ممثل إسرائيل أن الفلسطينيين مشغولون بمحاربة إسرائيل والقتال فيما بينهم، عليه أن يتذكر أن المحتل هو إسرائيل. وقد ظل الشعب الفلسطيني يناضل منذ ٤٠ عاماً وسيواصل النضال حتى ينتهي الاحتلال الوحشي غير الشرعي. وقال إن الاحتلال يواصل، بصورة غير شرعية، استغلال موارد الشعب الفلسطيني المحتل وتدميرها، فضلاً عن حرمانهم من أبسط حقوقهم الأساسية وكرامتهم. ولذلك يستعصى على الفهم سماع بيانات تدافع عن الاحتلال وتهاجم أي محاولة متواضعة للوقوف في وجه الانتهاكات التي يرتكبها. ومثل هذا النظام ينبغي مقاومته لا التسامح معه وتأييده.

البند ٥١ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع) (A/C.2/62/L.35)

مشروع قرار بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٩ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٠ - السيد صالح (لبنان)، نائب الرئيس: قدّم مشروع القرار وشكر الوفود على ما أبدوه من روح تراضٍ مكنت من وضع النص في صيغته النهائية من خلال عملية مشاورات غير رسمية على أساس مشروع القرار A/C.2/62/L.28.

٢١ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/62/L.35.

٢٢ - سُجِب مشروع القرار A/C.2/62/L.28.

٢٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/62/L.8 بأغلبية ١٠٧ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٥١ عضواً عن التصويت.

٢٩ - السيدة ليل (البرتغال): تحدثت تعليلاً للتصويت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وآيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا والنرويج فقالت إن الاتحاد الأوروبي قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار، وأنه يرى أن التدابير الاقتصادية الانفرادية ينبغي أن تحترم مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات التعاقدية الدولية للدولة التي تطبق هذه التدابير قواعد منظمة التجارة العالمية، حسب الانطباق.

٣٠ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعتبر استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية جائزاً في ظروف معينة، وبصفة خاصة عندما تكون هناك حاجة لها من أجل مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الصالح. وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم باستخدام الجزاءات بوصفها جزءاً من نهج شامل ومتكامل في مجال السياسة العامة يتضمن الحوار السياسي والحوافز والاشتراطات بل وحتى اتخاذ تدابير قسرية، كملجأ أخير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(A/C.2/62/L.36)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية لعلم الفلك، ٢٠٠٩

٣١ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، لتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

٣٢ - السيد صالح (لبنان)، نائب الرئيس: قدّم مشروع القرار فقال إنه يعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء المشاورات غير الرسمية التي تمت على أساس مشروع القرار A/C.2/62/L.11، وأنه يودّ أن يشكر كل من شاركوا في المشاورات.

٣٣ - السيد تاج الدين (مصر): قال إن الترجمة العربية لكلمة "legends" الإنكليزية الواردة في الفقرة الخامسة من دياحة مشروع القرار غير دقيقة.

٣٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/62/L.36.

٣٥ - سُجِب مشروع القرار A/C.2/62/L.11.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠.